# برامج الحماية الاجتماعية في اليمن

برامج الحماية الاجتماعية
التأمين الاجتماعي
شبكة الأمان الاجتماعي

# التأمين الاجتماعي

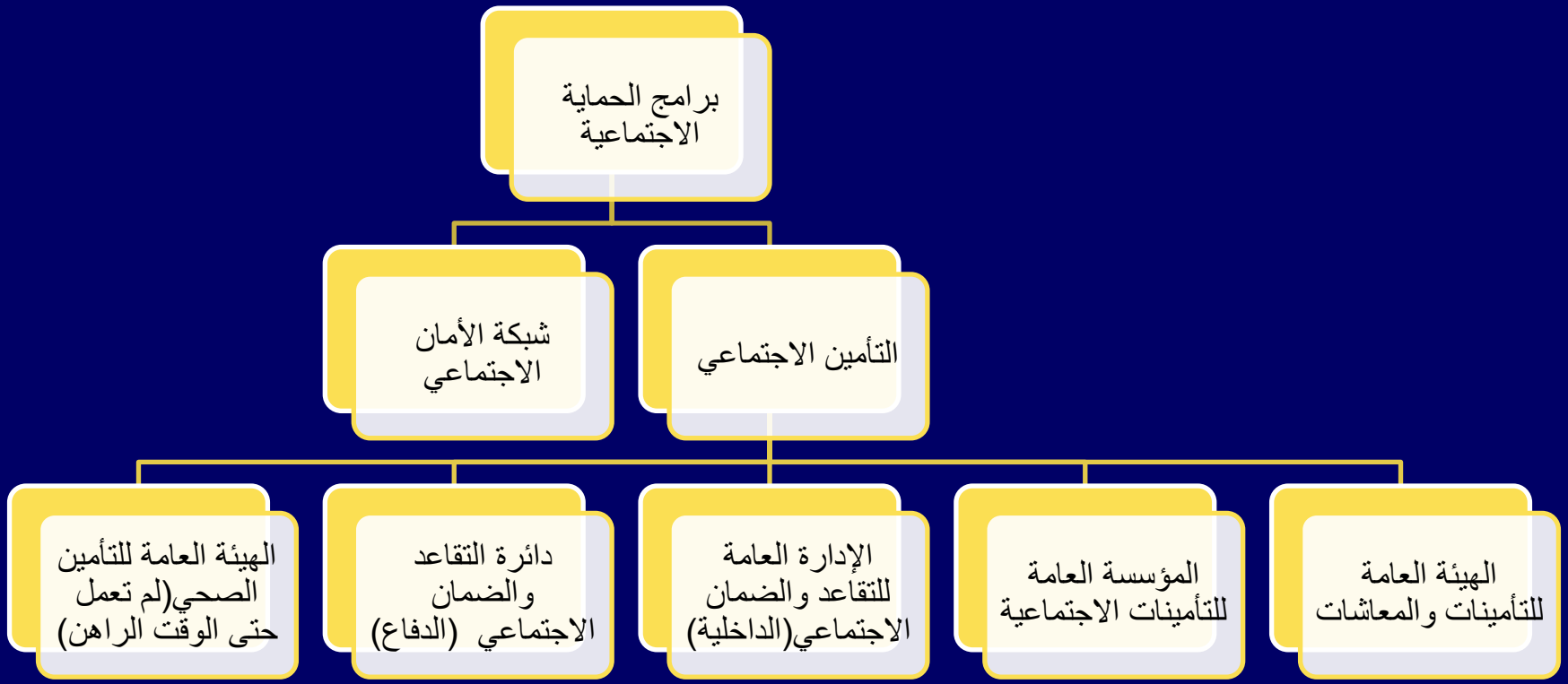

# فروع الضمان ونسب الاشتراك في صناديق التأمين الاجتماعي باليمن

| فروع التأمين الاجتماعي | | نسب الاشتراك | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الهيئة | المؤسسة | صندوق الداخلية | صندوق الدفاع |
| الشيخوخة والعجز والوفاة | حصة الحكومة (رب العمل) | 6 | 6 | 6 | **6** |
| | حصة العامل | 6 | 9 | 6 | **6** |
| | الإجمالي | 12 | 15 | 12 | **12** |
| إصابة العمل والأمراض المهنية | حصة الحكومة (رب العمل) | 1 | 4 | - | **-** |
| | حصة العامل | - | - | - | **-** |
| | **الإجمالي** | **1** | **4** | **-** | **-** |

# مقارنة للمنافع بين صناديق التأمين

| المستفيد | المنافع والخدمات | الهيئة | المؤسسة | الداخلية | الدفاع |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤمن عليه | الحد الأدنى للخدمة اللازمة للحصول على المعاش | 15سنة للرجل<br>10 سنوات للمرأة | 15سنه للرجل والمرأة | 10 سنوات | 10 سنوات |
| | نفقات التجهيز والتكفين لأسرة المؤمن عليه | أجر شهرين من جهة العمل | أجر شهر من المؤسسة | أجر أربعة أشهر من جهة العمل | أجر أربعة أشهر من جهة العمل |
| | مكافأة نهاية الخدمة | 69 % من جملة الاشتراكات* | 80% من جملة الاشتراكات | 100% من الأجر الأخير أو 80% عند الاستقالة | 100% من الأجر الأخير أو 80% عند الاستقالة |
| المتقاعد | المعاش التقاعدي | يوجد | يوجد | يوجد | يوجد |
| | الحد الأقصى للخدمة الاعتبارية | خمس سنوات | خمس سنوات | ثلاث سنوات* | لا تطبق |
| | نفقات التجهيز والتكفين لأسرة المتقاعد | معاش شهرين | معاش شهر | معاش شهرين | معاش أربعة أشهر |
| | مكافأة الخدمة الزائدة | لا يوجد | لا يوجد | تصرف حسب أجر المؤمن عليه** | تصرف بمعدل موحد حسب الرتبة العسكرية |
| | الاستبدال<br>(قروض نقدية ) | يوجد | يوجد | يوجد | لا تطبق |
| | غلاء المعيشة<br>كنسبة مما يمنح المؤمن عليهم | 50% | لا تطبق | 50% | 50% |
| | المساعدات العلاجية | لا يوجد | لا يوجد | تصرف بنظر وزارة الداخلية | عن طريق المستشفيات العسكرية |

# تغطية صناديق التأمين الاجتماعي باليمن لعام 2009م

| المؤشر | العدد | | | نسبة التغطية(عدد المؤمن عليهم/المؤشر) |
|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 22,492,000 | | | 4,97 |
| القوى العاملة | 5,434,000 | | | 20,55 |
| الناشطون اقتصادياً | 4,639,000 | | | 24,07 |
| عدد المؤمن عليهم في جميع الصناديق | 1,116,813 | | | |
| نسبة المؤمن عليهم في كل صندوق | الهيئة | المؤسسة | الداخلية | الدفاع |
| | 49 | 11 | 14 | 26 |
| نسبة التغطية من المفترض تغطيته | 100 | 3 | 100 | 100 |

# مجالات استثمار أموال صناديق التأمين الاجتماعي

| مجال الاستثمار | النسبة |
|---|---|
| سندات حكومية | 87.05 |
| مساهمة في الشركات | 11.47 |
| قروض | 0.64 |
| استثمارات عقارية | 0.84 |
| الإجمالي | 100 |

# التحديات التي تواجه التأمين الاجتماعي

- عدم توفير فروع التأمين قصيرة الأجل(التأمين الصحي – الأعباء العائلية – الأمومة - البطالة ) في ما عدى تأمين إصابة العمل في الهيئة العامة للتأمينات.
- تأخر الحكومة في إصدار التعديلات القانونية
- الحاجة إلى إعداد الدراسات الاكتوارية بصورة دورية .
- صعوبات في تحصيل الاشتراكات.
- تركيز الاستثمارات على السندات الحكومية في ظل محدودية الفرص المتاحة والتدخل الحكومي في القرار الاستثماري.
- الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية .
- قلة نسبة المشمولين بالتأمين في القطاع الخاص ووجود تهرب تأميني واسع لدى القطاع الخاص وخاصة في ظل عدم تعاون بعض الجهات الحكومية واتحاد الغرف التجارية والحاجة إلى توسع جغرافي للمؤسسة القائمة على توفير التأمين الاجتماعي للقطاع الخاص.
- عدم منح صناديق التأمين الاجتماعي الاستقلال المالي والإداري.

# قصص النجاح

- تغطية التأمين الاختياري للمؤمن عليهم بالقطاع الخاص الذين سبق اشتراكهم في التأمين إلزامياً لمدة ثلاث سنوات ومد مظلة الحماية للعاملين اليمنيين بالخارج.
- الاستثمار في مشروع الغاز المسال وشركة اتصالات ما حقق عوائد مالية مرتفعة .

# التوصيات

- توسيع فروع الضمان الاجتماعي وخاصة التأمين الصحي – الأعباء العائلية – البطالة – الأمومة – إصابة العمل )
- توسيع التغطية التأمينية للقطاع الخاص وعلى وجه الخصوص شمول القطاع غير المنظم.
- منح صناديق التأمين الاجتماعي الاستقلال المالي والإداري.
- التطوير المستمر لنظم وتشريعات التأمين الاجتماعي وتحديثها بما يتوافق مع توصيات الدراسات الاكتوارية والمستجدات المحلية والدولية .
- تطوير نظم المعلومات وتأهيل الصناديق في جانب الدراسات الاكتوارية .
- توسيع فرص الاستثمار ومنع التدخل الحكومي السلبي في القرار الاستثماري.

# شبكة الأمان الاجتماعي

- أنشئت شبكة الأمان الاجتماعي، كمنظومة متكاملة من الصناديق الحكومية التمويلية والبرامج والآليات بهدف التخفيف من الآثار التقشفية، لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتأمين الحماية الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، ووقاية المجتمع من خطر تنامي حالات الفقر، وحماية غير القادرين على الكسب، عبر تقديم الإعانات النقدية المباشرة، وتوفير البنية التحتية المادية والاجتماعية للمناطق المحرومة، وتوفير فرص العمل، من خلال تنفيذ المشروعات. إضافة إلى وضع آليات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، المولدة للدخل، وفرص العمل، ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي، وتنمية القدرات بالتدريب وإعادة التأهيل

# شبكة الأمان الاجتماعي

| م | الصندوق | تاريخ التأسيس | مجال الحماية | مصادر التمويل |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الصندوق الاجتماعي للتنمية | 1997م | • الخدمات الاجتماعية والاقتصادية<br>• التدريب<br>• البنية التحتية الأساسية<br>• الإقراض<br>• مساعدات نقدية | • المنح والقروض والهبات والمعونات<br>• تمويل حكومي |
| 2 | مشروع الأشغال العامة | 1997 | • مشاريع البنية التحتية الأساسية | • الاقتراض الخارجي<br>• والمعونات والمنح<br>• تمويل حكومي<br>• مساهمة المستفيدين |
| 3 | صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي | 1993م | • تقديم دعم مالي وفني للعاملين في المجال الزراعي والسمكي<br>• تقديم القروض<br>• مشاريع البنية التحتية الزراعية والسمكية | • تمويل حكومي |
| 4 | صندوق الرعاية الاجتماعية | 1997م | • تقديم مساعدة مالية وتدريب للفئات (المعوقين الأيتام المرأة التي لا عائل لها الأسر التي فقدت رب الأسرة الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل والمسنين) | • تمويل حكومي |
| 5 | صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة | 1990م | • تقديم قروض لصغار المستثمرين والمستثمرات | • اقتراض<br>• تمويل حكومي |
| 6 | البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة | 1992م | • تدريب النساء الفقيرات | • تمويل حكومي |
| 7 | صندوق رعاية وتأهيل المعاقين | 1999م | • رعاية وتأهيل المعاقين | • تمويل حكومي<br>• رسوم على بعض المنتجات والخدمات |
| 8 | المجلس الأعلى للأمومة والطفولة | 1991م | • رعاية ومناصرة الأمومة والطفولة | • تمويل حكومي<br>• منح خارجية |

# صندوق الرعاية الاجتماعية

- يرعى الصندوق عدد( 1.514.000)حالة ضمانية وفقاً للتصنيف الاجتماعي والاقتصادي
- منها عدد(244194 ) معاق على مستوى الجمهورية
- المصابين بأمراض مزمنة عدد ( 136,154) حالة .

- المسنين

➢ من عمر60فاكثر للذكور بعدد(296511 ) حاله

➢ من عمر(55) فاكثر للإناث( 275415)حاله

- الأيتام وأسر الأطفال

➢ عدد34753 ذكور وعدد24504أناث

➢ الاسر التي ابنائها معرضين لعملية التهريب بغرض تقديم الحماية الاجتماعية للأطفال لعدد (30000) حالة

- أبناء الفقراء لغرض الزامية التعليم لعدد 36000 ألف طالب

- القروض البيضاء

- المستفيدين من القروض البيضاء عبر الصندوق (8.946)مستفيد وعبر بنك الأمل (25.000) مستفيد وعبر مؤسسة حضرموت للتمويل الأصغر (3.480)مستفيد وعبر المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر (1.429) مستفيد.

# قصص النجاح

- القدرة في الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا واحتياجا.
- مساهمة المستفيدين في تكاليف المنافع .
- توفير فرص عمل كبيرة جدا من خلال بعض البرامج.

# التحديات التي تواجه شبكة الأمان الاجتماعي

- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني وتعدد ينابيع الفقر ومصادره ومحدودية الخدمات الصحية والتعليمية .
- الاعتماد على القروض والتمويل الخارجي لقلة الموارد المحلية في بعض البرامج.
- غياب وجود استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية
- تدني المبالغ المقدمة للمستفيدين لدى بعض البرامج
- عدم وجود تنسيق بين أغلب برامج الحماية الاجتماعية

# التوجهات المستقبلية وفقا لمؤتمر الحوار الوطني

- دمج كل من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وأن يراعى وضع الهيئة شكل الدولة القادم
- وضع دراسة لاستيعاب صناديق التأمينات في هيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية لتوحيد الجهود
- إقامة ورشة عمل لصياغة قانون الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية يشارك فيها خبراء من ذوي الاختصاص على ضوء التجارب الدولية في هذا المجال
- وضع دراسة لاستيعاب صناديق التأمينات في هيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية لتوحيد الجهود والمسؤوليات وتخفيض التكاليف المالية.
- إيجاد شبكة أمان اجتماعي قوية وواسعة في مجالات التأمين على المعاش، التأمين الصحي، إصابات العمل، التأمين في الكوارث، والفئات الضعيفة كالأيتام والنساء وذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة، وبمشاركة كلاً من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد.

# التوجهات المستقبلية وفقا لمؤتمر الحوار الوطني

- تعمل الدولة على إتخاذ الإجراءات والتشريعات اللازمة لتوفير الرعاية الكافية في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة من خلال شبكة أمان واسعة تعتمد على:

✓ إلزامية التأمين التقاعدي للعاملين بمختلف القطاعات وفقاً لسياسة الأجور ويدفع مناصفة بين

✓ المشغل والمستفيد.

✓ إلزامية التأمين على إصابات العمل والوفاة أثناء العمل والأضرار الناجمة عن أعمال خطرة.

✓ إلزامية التأمين الصحي للعمال وأفراد أسرهم( حسب القانون )من قبل المشغل والعامل.

✓ التأمين ضد البطالة الناتجة عن فقدان العمل أو فقدان الأجر أو الدخل في حال التخلص من

✓ العامل أو الموظف قبل استحقاقه الراتب التقاعدي ويوفر هذا التأمين بموجب قانون تعويضاً مناسباً.

# التوجهات المستقبلية وفقا لمؤتمر الحوار الوطني

إتخاذ إجراءات علمية وسريعة للتقويم المتكامل لمستويات الأداء المالي والتمويلي والهياكل التنظيمية والتشريعية والإكتوارية لمؤسسات التأمينات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد الخاصة والعامة والتحقق من قدرتها على الوفاء بتحقيق الأهداف المناطة بها، ومدى رشادة سياساتها للوفاء بحاجة منتسبيها وتوسيع قاعدتهم في الآماد الزمنية الطويلة وخلق الشروط الذاتية القادرة على تدعيمها، واستمرار معدلات نموها، كنتيجة لوضوح إستراتيجياتها وسلامة بنائها التنظيمي والإداري وإلتزامه بدرجة من الموضوعية والنزاهة وإرتباطه بمصلحة منتسبيها وعلى النحو الآتي:

- التوسع في شبكة التأمينات الاجتماعية والعمل على تحسين كفاءة الهيئات والصناديق العامة والخاصة المتصلة بها وحسن إستخدام مواردها، مع ضمان حقوق العمال والموظفين عند الإنتقال من عمل لآخر وإصدار التشريعات المحققة لذلك.
- التطوير المستمر لنظم شبكة الضمان الاجتماعي وتشريعاتها والعمل على تحديثها وكذا ربطها بالإطار الأوسع للسياسات الاجتماعية للدولة بحيث تشكل برامجها جزءاً من رؤية اجتماعية متكاملة ضمن إطار اجتماعي إقتصادي أوسع، وذلك لضمان فعاليتها فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر وإنعدام المساواة وضرورة ربط أوجه الاستفادة من برامج الدعم المالي المشروط للأسر الفقيرة بالأوضاع الصحية والتعليمية بحيث تسهم تلك المساعدة على الإرتقاء بها.

# التوجهات المستقبلية وفقا لمؤتمر الحوار الوطني

- الالتزام الصارم بالشفافية التامة والفعالية والمعيارية والتغطية الشاملة عند تصميم شبكات الضمان الاجتماعي مع ضمان مستويات عادلة من المنفعة المادية للفئات المستحقة.
- .إيجاد نظام عادل للتقاعد للعاملين في القطاع العام والخاص والمختلط ولأصحاب الأعمال الحرة مع تحديد سن التقاعد، وتحسين الأداء الإداري والمالي لصناديق التقاعد بحيث تستثمر أموال المتقاعدين في نشاطات استثمارية تتيح تراكم الرساميل دون تآكلها مع الزمن، والعمل على تحديث التشريعات والقوانين المتصلة بها بصفة دورية حتى تصبح قادرة على تلبية المستجدات والاحتياجات الطارئة للمنتفعين منها.
- العمل على التوسع في إنشاء دور الرعاية الاجتماعية والتوجيه الاجتماعي وتطويرها وإيلاء نوادي كبار السن والمتقاعدين عناية خاصة بما يكفل توفير الرعاية اللازمة لتمكينهم من الإستفادة من أوقاتهم وإستثمارها إيجابياً في خدمة المجتمع.

# التوصيات

- إيجاد مكون لتنسيق جهود أطراف شبكة الأمان الاجتماعي
- إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية.
- تطوير مكونات شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن تقديم منافع مقبولة والوصول إلى الفئات الأكثر فقرا والمهمشين والعاطلين عن العمل وربط الاستفادة من برامج الدعم المالي للأسر الفقيرة بما يسهم بالارتقاء بأوضاعهم الصحية والتعليمية والاقتصادية .
- ضرورة إجراء عملية تقييم للبرامج بصورة دورية .

اللهم علمنا ما ينفعنا
وانفعنا بما علمتنا واجعلنا
من عبادك الصالحين.